

# فصلانه تحقیقات جدید علوم انسانی

Human Sciences Research Journal

دوره چهارم، شماره ۳۲، زمستان ۱۴۰۰، صص ۵۹۱-۵۷۱  
New Period 4, No 32, 2021, P 571-591

شماره شاپا (۲۴۷۶-۷۰۱۸) ISSN (2476-7018)



## أ- مقدمة:

بعد اختتام المناقشات التي دارت في المؤتمر الدستوري المنعقد في مدينة فيلادلفيا بولاية بنسلفانيا عام ١٧٨٧، فضل الآباء المؤسّسون للدستور الولايات المتحدة الأمريكية تأسيس الحكومة الأمريكية على أساس نظام الحكم الفيدرالي **Federal Form Of Government**. وبموجب هذا النظام يتم دستورياً توزيع السلطة بين الحكومة القومية **National Government** (الحكومة الفيدرالية **Federal Government**) وحكومات الولاية **State Government** في كل ولاية من الولايات الاتحاد الأمريكية(٢).

وقد كانت قرارات المؤتمر الدستوري لعام ١٧٨٧ بشأن نظام المحاكم القضائية في الحكومة الاتحادية قليلة ولكنها مهمة، إذ وافق واضعو الدستور على أنه ستكون هناك سلطة قضائية اتحادية منفصلة .

وعندما بزرت محاكم الولايات إلى الوجود في المستعمرات البريطانية الثلاث عشرة السابقة كان لكل ولاية نظامها القضائي المستقل، ولم يكن هناك وجود لنظام قضائي وطني يغطي الولايات جميعها. وبعد التصديق على دستور الولايات المتحدة وتكوين الحكومة الفيدرالية في عام ١٧٨٩، استمر العمل بنظام محاكم الولايات مثلما كان الحال سابقاً، واحتفظت المحاكم بالاختصاصات التي تمتلكها بالفعل، فلم تحل المحاكم الفيدرالية محلَّ محاكم الولايات. ولعل أكثر المعالم وأشدّها تشويقاً وإثارة للحيرة فيما يتعلق بنظام القضاء في الولايات المتحدة هو ما يعرف باسم «نظام القضاء أو المحاكم المزدوج **The Two American Court Systems**».

ويعني هذا المصطلح أن كل مستوى من مستويات الحكومة (سواء مستوى الولاية أو المستوى القومي) له مجموعة المحاكم الخاصة به. ولهذا يوجد ٥١/ واحد وخمسون نظاماً منفصلاً للمحاكم في دولة الولايات المتحدة الأمريكية، نظاماً خاصاً بكل ولاية من الولايات الخمسين، ونظماماً خاصاً بالحكومة الفيدرالية(٢).

بناء عليه، يمكن القول: إن تنظيم السلطة القضائية في دولة الولايات المتحدة يتألف من مستويين أساسين: المستوى الأول هو القضاء الولائي، وهو التنظيم القضائي الذي تضنه كل ولاية على حده وفق دستورها وقوانينها الخاصة (٣) أما المستوى الثاني، فهو القضاء الفيدرالي أو الاتحادي، وهو التنظيم القضائي للسلطة المركزية للولايات المتحدة والمشار إليه بموجب المادة الثالثة من الدستور الأمريكي.

وحيث إنَّ تنظيم العدالة وإدارتها إدارةً فعالةً مسألةً وثيقة الصلة بالحرية وصون الحقوق على اختلافها، فقد حرص الآباء المؤسّسون للدستور الأمريكي على تأكيد استقلال السلطة القضائية واستقلال القضاة - الذين هم أعضاؤها - حرصاً واضحـاً في المادة الثالثة من الدستور الاتحادي الصادر في عام ١٧٨٧ إذ نصت في فقرتها الأولى على أن: «... يبقى قضاة كل من المحكمة العليا والمحاكم الأدنى درجةً شاغلين مناصبهم ما دام سلوكهم جيداً، ويتقاضون لقاء خدماتهم، وفي أوقات محددة، مكافأة لا يجوز إنفاقها أثناء بقائهم في مناصبهم».



**ب - أهمية البحث:** تتبّع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على موضوع نشأة السلطة القضائية في دولة الولايات المتحدة الأمريكية، والضمانات التي تكفل استقلال أعضائها. وبعد هذا الموضوع من الموضوعات المهمة في نطاق القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، خاصة أنه يركز على الضمانات التي تكفل استقلال الفرع القضائي عن الفرعين الآخرين (التشريعي والتنفيذي) للحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة.

**ج - أهداف البحث:** تتمثل أهداف هذا البحث في التعرف على أصول نشأة السلطة القضائية في الولايات المتحدة، وأهم الضمانات التي قررها المشرع الدستوري لكافلة استقلال الفرع القضائي للحكومة الفيدرالية الأمريكية عن باقي الفروع ومنع التدخل في أعماله.

**د - إشكالية البحث:** تدور إشكالية البحث حول مدى استقلال الفرع القضائي للحكومة الفيدرالية عن الفرعين الآخرين (التشريعي والتنفيذي) في النظام الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية؟ ومدى كفاية الضمانات التي قررها الأباء المؤسسين للدستور الأمريكي في حماية مبدأ استقلال القضاء؟

**هـ - منهج البحث:** سأتناول بالدراسة في هذا البحث تاريخ نشأة السلطة القضائية في دولة الولايات المتحدة الأمريكية، وأهم الضمانات التي تكفل استقلال الفرع القضائي للحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة، وذلك بالاعتماد على المنهج التاريخي، حيث تم الاطلاع على مناقشات مؤتمر فيلادلفيا الدستوري فيما يخص تنظيم السلطة القضائية، كما تم الاعتماد أيضاً على المنهج التحليلي، إذ تم الاطلاع على نصوص ومواد الدستور الأمريكي والتشريعات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وشرح وتحليل تلك النصوص، بهدف الوصول إلى أفضل النتائج حول موضوع البحث.

**هـ - تقسيم البحث:** تقوم خطة البحث على تقسيم موضوع الدراسة إلى مباحثين رئيسين، متبعين بختامه **ثُبَّينْ** أهم النتائج التي تكشفت عنها الدراسة.

بالنسبة للمبحث الأول، فإنه يتناول بالدراسة نشأة السلطة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية، أما المبحث الثاني، فإنه يتناول بيان ضمانات استقلال السلطة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية.

## المبحث الأول

### نشأة السلطة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية

قبل صدور الدستور الحالى للولايات المتحدة الأمريكية، كانت البلاد تحكم بواسطة "مواد وثيقة الاتحاد الكونفدرالي" **Articles of Confederation** (٢). وفي ظل نصوص هذه المواد كانت كل وظائف الحكومة القومية موكلة عملياً إلى سلطة تشريعية أحادية تسمى "الكونغرس" **The Congress**. فلم يكن هناك إذن انفصال بين السلطات التنفيذية والتشريعية (ولم يكن هناك بطبيعة الحال سلطة قضائية مستقلة).

وقد اعتبر غياب السلطة القضائية القومية عيباً رئيسياً في مواد وثيقة الاتحاد الكونفدرالي (٦) ولقد رأى كل من جيمس ماديسون وألكسندر هامilton، على سبيل المثال، الحاجة إلى إنشاء فرع قضائي مستقل (٦)



وكتيجة لذلك عبرَ المندوبون المجتمعون في المؤتمر الدستوري الذي انعقد في مدينة فيلادلفيا في صيف عام ١٧٨٧ عن اتفاقهم الموسّع على وجوب تأسيس سلطة قضائية قومية. ولكن كان هناك اختلاف كبير على الشكل المحدد الذي يجب أن يتخذه هذا الفرع القضائي .**Judicial branch**

كان الاقتراح الأول المقترن للمؤتمر الدستوري هو (خطبة حاكم فرجينيا إدموند راندولف أو خطبة فيرجينيا للقضاء) **The Virginia Plan for the Judiciary** التي صاغها جيمس ماديسون(٨) والتي اقترحت إنشاء محكمة عليا ومحاكم فيدرالية أدنى منها في المستوى. على أن يشغل قضاة هذه المحاكم مناصبهم « ما دام سلوكهم حسناً »، ويعينهم الكونغرس، ويتقاضون راتباً ثابتاً لا يمكن إنقاذه أثناء خدمتهم(٩)

وقد ردَّ المعارضون لخطبة فيرجينيا بعرضهم خطبة نيوجيرسي **The New Jersey Plan**، التي تعرف أيضاً بخطبة باترسون **The Paterson Plan** نسبة إلى "ولIAM باترسون" عضو المؤتمر الدستوري لعام ١٧٨٧، والتي تدعو إلى إنشاء دار قضاء فيدرالي عالٌ واحد.

وكان المؤيدون لخطبة نيوجيرسي قلقين بصفة خاصة من فكرة المحاكم الفيدرالية الدنيا. وكانت وجهة نظرهم هي أن محاكم الولايات يمكن أن تنظر القضايا في المرحلة الأولى وأن حق الاستئناف أمام المحكمة العليا يكون كافياً لحماية الحقوق القومية ولتوفير أحکام متوافقة في البلد كلّه.

ولقد تم حلُّ الخلاف بين أنصار حقوق الولايات من جانب، والقويين من جانب آخر، عن طريق أحد الحلول التوفيقية العديدة التي اتسم بها المؤتمر الدستوري.(١٠) والحل التوفيقى موجود في الفقرة الأولى من المادة الثالثة من الدستور الاتحادي والتي تنص على أن(١١): « تُخول السلطة القضائية في الولايات المتحدة لمحكمة عليا واحدة، ولمحاكم أدنى حسب ما يراه الكونغرس ويشئه منها من وقت إلى آخر»(١٢).

كما نص البند التاسع من الفقرة الثامنة من المادة الأولى من الدستور الاتحادي على أن: « يتمتع الكونغرس بسلطة إنشاء المحاكم ذات الدرجات الأدنى من المحكمة العليا»(١٣) وهكذا تم تأجيل الخلاف حتى موعد بداية الحكومة الجديدة .

وبمجرد إجازة الدستور، تم البدء في اتخاذ الإجراءات الخاصة بإقامة السلطة القضائية الفيدرالية بسرعة. وعندما انعقد الكونغرس الأول **First Congress** في ربيع عام ١٧٨٩ واجه التحدي الأكبر المتمثل في تنظيم القضاء الفيدرالي **organizing a federal judiciary** الذي وضع الدستور مخططه بعبارات عامة فقط. ومع عدم وجود نموذج للمحاكم الوطنية ذات الاختصاص العام **National Courts of general jurisdiction**، واجه مجلس الشيوخ **Senate** ثم مجلس النواب **Representatives** أسئلة أساسية حول العدد المناسب للقضاة ومواعيد اجتماعات المحكمة العليا، ومناقشات أكثر إثارة للجدل حول الحاجة إلى محاكم فيدرالية أدنى **inferior federal courts** وتوافق الاختصاص والصلاحيات بين القضاء الفيدرالي والقضاء الولائي.



كيف يمكن لنظام المحاكم أن يعزز توحيد القانون الذي يعتبر الأكثر أهمية لنجاح أي حكومة في جمهورية كبيرة؟

هل يتطلب القضاء الفيدرالي محاكم منفصلة لأنواع مختلفة من القانون، كما وجد في بريطانيا العظمى وفي معظم المستعمرات الأمريكية؟

وكيف يمكن للقضاء الوطني National judiciary ضمان نقاء الجمهور الذي يثق في المحاكم المحلية

#### Local Courts والتي يمكن الوصول إليها بسهولة؟<sup>١٤</sup>

وقد شارك عدد كبير في مناقشة لائحة مجلس الشيوخ الأولى؛ والتي تضمنت محاورات المؤتمر الدستوري الخاصة بموضوع السلطة القضائية الفيدرالية.

ومرة أخرى، برب السؤال الآتي: هل المحاكم الفيدرالية الأدنى يجب أن تنشأ أصلاً؟ أو هل الداعوى الفيدرالية يجب أن تُنظر أولًا أمام محاكم الولايات؟

ولقد أدىت محاورات حل هذا الإشكال إلى انسجام أعضاء الكونغرس إلى فريقين<sup>١٥</sup>

فريق منهما، وهو الذي كان يؤمن بأن القانون الفيدرالي يجب أن يُقضى به في محاكم الولايات أولًا ثم في المحكمة العليا للولايات المتحدة في حالة الاستئناف فقط، عَبْرًا عن خوفه من أن الحكومة الجديدة سوف تقوم بدمير حقوق الولايات، فالعديد من المواطنين يخشون من أن القضاء الفيدرالي المستقل قد يهدد بقاء محاكم الولايات، وبالتالي الحد من الوصول إلى العدالة وتقليل الحرريات المدنية<sup>١٦</sup> وقد عَبَرَ المشرعون (أعضاء الكونغرس) من الفريق الآخر، والذين تشَكَّلوا في إمكانية حدوث التحبيز الشديد لمحاكم الولايات، عن خوفهم من أن المدعين من ولايات أخرى أو بلاد أخرى سوف يتم التعامل معهم بطريقة غير منصفة.

وهذا الفريق الأخير قد فضل نظاماً قضائياً يضم المحاكم الفيدرالية الأدنى Inferior Federal Courts<sup>١٧</sup> وقد تزامن النقاش بين أعضاء الكونغرس حول "قانون التنظيم القضائي" مع نظر الكونغرس في شرعة الحقوق Bill of Rights<sup>١٨</sup> التي قدّمت ضمانت إضافية بأن المحاكم الفيدرالية ستاحترم الحقوق الأساسية والحرريات المدنية التقليدية<sup>١٩</sup>

وبموجب القانون الذي نتج عن هذه المعاودة - وهو قانون السلطة القضائية لعام 1789 Judiciary Act of 1789 - أنشأ الكونغرس نظام المحاكم الفيدرالية المكون من ثلاثة أجزاء: المحكمة العليا<sup>٢٠</sup> Supreme Court (وهي المنشأة بموجب الدستور، وتتكون من رئيس واحد one Chief Justice وخمسة قضاة مساعدين three regional<sup>٢١</sup> five associate justices) وثلاث محاكم دوائر circuit courts (جنوبية ووسطي وشرقية، تضم كل منها قاضيين من قضاة المحكمة العليا وقاضياً من المحاكم الجزئية، وتضطلع ب نوعين من المسؤوليات: المحاكمة والاستئناف)، وثلاث عشرة محكمة جزئية (محكمة في كل ولاية، تتتألف من قاض واحد يستقر في تلك thirteen district (trial) courts



الولاية ويفصل في المنازعات الناشئة فيها) (٢٢) وبذلك يكون قد تم استخدام سلطة إنشاء محاكم فيدرالية أدنى في الحال.

وفي الواقع الأمر فإن الكونغرس قد قام بإنشاء مجموعتين (محاكم دستورية "محاكم المادة الأولى من الدستور" + محاكم تشريعية "محاكم المادة الثالثة من الدستور") وليس مجموعتين واحde فقط من المحاكم الأدنى (٢٣).

## المبحث الثاني

### ضمانات استقلال السلطة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية

القضاء الفيدرالي في دولة الولايات المتحدة الأمريكية هو قضاء مستقل عن الفروع الأخرى (الفرعان التشريعي والتنفيذي) للحكومة الفيدرالية (٢٤) وهذا الاستقلال يعتبر عنصراً أساسياً في ضمان العدالة التزيمية والمساوية لجميع المواطنين.

و غالباً ما تدعى المحاكم الفيدرالية بـ "الحارس على الدستور" **Guardian of the Constitutional**، لأن أحکامها تحمى الحقوق وتصون الحريات التي كفلها الدستور الاتحادي من خلال إصدار أحكام عادلة ونزيفة، فهي تفسّر القوانين لتسوية النزاعات القانونية. فالمحاكم لا تنسّ القوانين لأن مسؤولية ذلك تقع على عاتق الكونغرس، وليس لها سلطة تنفيذ القوانين لأن هذا هو دور رئيس الجمهورية والعديد من الوزارات والوكالات التنفيذية، فالسلطة القضائية لديها فقط سلطة تفسير القوانين الفيدرالية والبت في مدى دستوريتها، وفضّ المنازعات المتعلقة بالأفراد وبالقوانين الفيدرالية الأخرى (٢٥) ولما كان استقلال القضاء وحصانته ضماناً أساسياً لتأكيد مبدأ سيادة القانون من جهة، ولحماية الحقوق وصون الحريات العامة للمواطنين من جهة أخرى، فقد حرص الآباء المؤسسون للدستور الفيدرالي على ترديد مبدأ استقلال القضاء؛ فطبيعة القضاء تستلزم أن يكون مستقلّاً، والأصل فيه أن يكون كذلك، وكل مساس بهذا الأصل من شأنه أن يبعث بجلال القضاء، وكل تدخل في عمل القضاء، من جانب أية سلطة من السلطات التشريعية والتنفيذية، يخل بميزان العدل ويقوّض دعائم الحكم. وبناء عليه، نصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من الدستور الاتحادي على أن: « .. يبقى قضاة كل من المحكمة العليا والمحاكم الأدنى شاغلين مناصبهم ما دام سلوكهم حيداً، ويتقاضون لقاء خدمتهم، في أوقات محددة، تعويضات لا يجوز إنقاذهما أثناً بقائهم في مناصبهم » (٢٦).

ويتبّع من نص هذه المادة أن الدستور الأمريكي يعزّز استقلالية القضاء بطرقتين رئيسيتين: (١) يُعين القضاة الفيدراليين لمدى الحياة « ما داموا حسني السلوكي »، وهذا يعني أن القاضي يظل في منصبه إلى أن يستقيل، أو يتقاعد، أو يموت، أو يعزل من خلال إجراء المحاكمة البرلمانية . (٢) ينص الدستور على أن تعويضات القضاة الفيدراليين «لا يجوز خفضها طالما هم في مناصبهم»، ما يعني أن لا الرئيس ولا الكونغرس يامكانهم خفض رواتب القضاة الفيدراليين.



وهاتان الحمايات تساعدان القضاء المستقل في اتخاذ القرارات القضائية متحرراً من العواطف الشعبية والنفوذ السياسي، ومن خلالهما يكفل الدستور الأمريكي استقلال قضاكه وأداءهم وظيفتهم الخطيرة غير متأثرين برغبة ولا رهبة<sup>٢٦</sup>

بناء عليه، ستتناول بالدراسة في هذا المبحث أهم الضمانات التي قررها المشرع الدستوري لحماية استقلال السلطة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال المطلبيين الآتيين:

**المطلب الأول: الضمانة المتعلقة بعدم قابلية القضاة الفيدراليين للعزل**

**المطلب الثاني: الضمانة المتعلقة بحماية الراتب**

### المطلب الأول

#### الضمانة المتعلقة بعدم قابلية القضاة الفيدراليين للعزل

إن عزل القاضي مسألة خطيرة للغاية، لذا ينبغي إحاطتها بضمانات حقيقة لتجنب استخدامها لأغراض غير مهنية، وخاصة من قبل السلطة التنفيذية. ومن هنا فإننا نؤيد القول بأن الضمانة الرئيسية لاستقلال السلطة القضائية تكمن في مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل.

وانطلاقاً من أهمية استقلال القضاء، فقد حرصت معظم الدول على تأكيد هذا المبدأ، بتضمين نصوص دساتيرها ما يبيّن عدم قابلية القضاة للعزل، إذ يعد هذا المبدأ من أبرز ضمانات استقلال القضاة. وإذا كانت الدول تختلف في نظمها السياسية والاجتماعية وتباين أيدلوجياتها، إلا أنها تشتراك في تأكيد النص على هذا المبدأ، مع الفارق فيما بينها في حدود وضوابط هذا المبدأ وطرق بيانه.

وحيث إن قيام سلطة قضائية مستقلة في الدولة من المبادئ التي كرّستها معظم المواثيق والاتفاقيات الدولية؛ فقد اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين - المعروف في ميلانو من ٢٦ أغسطس/آب إلى ٦ سبتمبر/أيلول ١٩٨٥ - مبادئ أساسية لاستقلال السلطة القضائية<sup>٢٧</sup> ومن بين هذه المبادئ "مبدأ عدم جواز عزل القضاة إلا لأسباب مهنية كعدم الأهلية ووفق الضوابط والمعايير المعمول بها للسلوك القضائي"<sup>٢٨</sup> وإذا كان مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل يعد من أهم ضمانات القضاة التي تشير إلى استقلالهم في كثير من الدول، فإنه يعد كذلك من النتائج الجوهرية لمبدأ الفصل بين السلطات، والدليل العملي والظاهر لوجود سلطة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية.

إن مبدأ عدم قابلية للعزل لا يعني بقاء القاضي في منصبه طوال سينين حياته، وفي الوقت نفسه لا يعني إنه أصبح مالكاً لهذا المنصب، وأنه مهما أخطأ أو أساء سيقى مستمراً فيه. فمما لا شك فيه أن هذا المبدأ لا يحول من دون إحالة القاضي على التقاعد لبلوغه السن المنصوص عليها قانوناً، أو قبل بلوغه هذا السن إذا ما تبين عجزه لأسباب صحية. فضلاً عن أن هذا المبدأ لا يمنع من مساءلة تأديبياً وتوقيع الجزاء عليه الذي قد يكون العزل أو النقل إلى وظيفة أخرى، إذا أخل بواجباته أو خرج في مسلكه عن الحدود التي أوجب عليه القانون الالتزام بها.



فهذه الضمانة تؤمن القاضى من التنكيل به وتعريفه مستقبله للضياع، فهو إن خاف على منصبه لا يحكم بالعدل. ويقصد بهذا المبدأ عدم جواز عزل القاضى عند ارتكابه ما يستوجب العزل بوساطة السلطة التنفيذية، بل ينبغي أن يكون العزل عن طريق جهة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية، تكفل تقدير ما صدر عن القاضى من أفعال تستوجب العزل.

وضمانة عدم القابلية للعزل إذا كانت تمنع القاضى الحماية والامتنان وتحميه من تدخلات السلطة التنفيذية ومؤثراتها، إلا أنها لا تعد امتيازاً له بقدر ما هي حماية للمتقاضين وتجسيداً لحسن إدارة القضاء. وإذا كانت الدول قد اختلفت في مدى تطبيق هذا المبدأ من خلال ما اتخذته من إجراءات عزل القضاة، فأخذ بعضهم بتوجيه الاتهام إلى القضاة عن طريق ممثلى الشعب المنتخبين (أى السلطة التشريعية) وعزل القضاة بناء على طلب من هذه السلطة ومن دون أن يكون للسلطة القضائية أى دخل في عزلهم، إلا أن أغلب الدول تشتراك مع بعضها في أن مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل قد ارتقى إلى مستوى القاعدة الدستورية. فلقد قلن الدستور الأمريكي مبدأ عدم قابلية القضاة الفيدرالى للعزل بنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة منه والتي نصت على الآتى: «... ويبقى قضاة كل من المحكمة العليا والمحاكم الأدنى شاغلين مناصبهم ما دام سلوكهم جيداً ...»، وهذا يعني أن القاضى الفيدرالى يظل فى منصبه إلى أن يستقيل، أو يتყاعد، أو يموت، أو يعزل من منصبه من خلال إجراءات المحاكمة البرلمانية.<sup>(٣)</sup>

## المطلب الثاني

### الضمانة المتعلقة بحماية الواتب

إذا كان من واجب القاضى نحو الدولة والمجتمع أن يُحسن الاضطلاع برسالته السامية، التى تلقى على كاهله أصحخ الأعباء والمسؤوليات، وأن يتلزم فى حياته ومسلكه النهج الذى يحفظ للقضاء هيبته ومكانته وكرامته ... فإن من واجب الدولة نحو القاضى أن تهئ له أسباب العيش الكريم من أجل أن ينهض بعمله المقدس فى ثقة واطمئنان.<sup>(٤)</sup> وانطلاقاً من ذلك، ينبغي أن يتضمن القضاة رواتبهم خلال مدة ولاياتهم، ومعاشات تقاعدية بعد بلوغهم سن التقاعد.

ويجب أن تكون رواتب القضاة ومعاشاتهم التقاعدية كافية ومتناوبة مع المركز الوظيفي والكرامة ومسؤوليات المنصب القضائى، على أن تخضع للمراجعة بصفة دورية لمواجهة أثر التضخم资料 المالي أو التقليل من أثاره.

وقد تضمنت المبادئ الأساسية التى قررتها منظمة هيئة الأمم المتحدة بشأن استقلال السلطة القضائية نصاً (المبدأ ١٢ و ١١) يقضى بضرورة حصول القضاة على رواتب ومعاشات تقاعدية ملائمة.<sup>(٥)</sup> وفي هذا الصدد يقول كبير قضاة الولايات المتحدة القاضى "جون مارشال": « من أجل تحقيق الخير المشترك، ولجعل القاضى مستقلأً بصورة كاملة، وحتى لا يؤثر فيه أو يسيطر عليه سوى ربه وضميره، يجب توفير الحماية الكاملة لمرتبه من أن ينتقص بأى صورة كانت، سواء فى صورة ضريبية أو غيرها ...».



وتأتي أهمية الأجر المنصفة والملازمة، كما يشير البعض، من زاويتين؛ تمثل الأولى في كونها مصدراً لاجتذاب الأشخاص من ذوى الكفاءات العالية للانضمام إلى الهيئات القضائية، والثانية أن الرواتب والمنح الإضافية تمكّن القضاة من مقاومة إغراءات الفساد أو غير ذلك من التأثيرات السياسية.

ومن المسائل الملفقة للنظر في النظام الفيدرالي الأمريكي أن دستور الولايات المتحدة قد تناول بالنص الصريح ما يقتضاه القضاة الفيدراليون، فقد ورد فيه أن هؤلاء القضاة يستلمون لقاء خدماتهم مكافآت (رواتب) لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تتفق خالل بقائهم فى مناصبهم، مع جواز الزيادة بطبيعة الحال، بل المعتمد أن تزداد هذه الرواتب سنويًا أو كل سنتين مرة واحدة.

وعلى سبيل المثال، بلغ أول راتب لرئيس المحكمة العليا في عام ١٧٨٩ \$4,000، وأول راتب لكل قاضي من قضاة المحكمة العليا المعاونين (الثمانية) بلغ \$3,500، بينما اليوم، وباءً من أول كانون الثاني ٢٠٢٢ يبلغ راتب رئيس المحكمة العليا \$700، وراتب قاضي المحكمة العليا المعاون 274 \$286.

وفىما يلى جدول يبين تطور رواتب القضاة الفيدراليين (قضاة المادة الثالثة من الدستور) في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقددين الأخيرين (منذ عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٢).

#### JUDICIAL COMPENSATION

Year السنة	District Judges قضاة المناطق	Circuit Judges قضاة الاستئناف	Associate Justices قضاة المحكمة العليا المعاونين	Chief Justice رئيس المحكمة العليا
2022	\$223,400	\$236,900	\$274,200	\$286,700
2021	\$218,600	\$231,800	\$268,300	\$280,500
2020	\$216,400	\$229,500	\$265,600	\$277,700
2019	\$210,900	\$223,700	\$258,900	\$270,700
2018	\$208,000	\$220,600	\$255,300	\$267,000
2017	\$205,100	\$217,600	\$251,800	\$263,300
2016	\$203,100	\$215,400	\$249,300	\$260,700
2015	\$201,100	\$213,300	\$246,800	\$258,100
2014	\$199,100	\$211,200	\$244,400	\$255,500
2013	\$174,000	\$184,500	\$213,900	\$223,500



2012	000.\$174	500.\$184	900.\$213	500.\$223
2011	000.\$174	500.\$184	900.\$213	500.\$223
2010	000.\$174	500.\$184	900.\$213	500.\$223
2009	000.\$174	500.\$184	900.\$213	500.\$223
2008	300.\$169	500.\$179	100.\$208	400.\$217
2007	200.\$165	100.\$175	000.\$203	100.\$212
2006	200.\$165	100.\$175	000.\$203	100.\$212
2005	100.\$162	800.\$171	200.\$199	100.\$208
2004	100.\$158	600.\$167	300.\$194	000.\$203
2003	700.\$154	000.\$164	100.\$190	600.\$198
2002	000.\$150	100.\$159	400.\$184	600.\$192
2001	100.\$145	900.\$153	300.\$178	300.\$186
2000	300.\$141	900.\$149	600.\$173	400.\$181

#### الخاتمة

بعد أن تم بحمد الله وتوفيقه الانتهاء من عرض موضوع الدراسة الموسومة بـ «السلطة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية - نشأتها وضمانات استقلالها»، وذلك من خلال جهد متواضع بذل في هذا البحث، نعرض فيما يأتي لأهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة:

- ١- النظام القضائي الأميركي نظام معقد، والسبب الرئيسي وراء التعقيد هو أن البلاد تكونت أصلاً من ولايات مستقلة، وكان من الواجب توفير نظام قضائي لديه الإمكانيّة والأدوات لضمان تحقيق العدالة عبر أراضي الدولة، وفي الوقت نفسه منع الولايات هامشًا كبيراً من الاستقلال في اتخاذ القرارات وتطبيقها قضائياً وإدارياً.
- ٢- القضاء الفيدرالي في الولايات المتحدة هو قضاء مستقل عن الفروع الأخرى (الفرعان التشريعي والتنفيذي) للحكومة الفيدرالية، وهذا الاستقلال يعتبر عنصراً أساسياً في ضمان العدالة التزيمية والمت Rowe المتساوية لجميع المواطنين. غالباً ما تدعى المحاكم الفيدرالية بـ "الحارس على الدستور"، لأن أحکامها تحمى الحقوق العامة وتصون الحريات الفردية التي كفلها الدستور من خلال إصدار أحکام عادلة ونزيهة.
- ٣- إن مبدأ استقلال السلطة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية ولد تلك النظرية التي قال بها الفقيه الفرنسي "مونتسكيو" بوجوب الفصل بين السلطات، ويحوجب تلك النظرية يتم الفصل بين أفرع الحكومة



الاتحادية الثلاثة (الفرع التنفيذي والشريعي والقضائي). ويشكل هذا الفصل نظاماً لفرض توازن ورقابة متبادلة تستهدف منع تجاوزات السلطة بشكل يضر بمصالح المجتمع الحر.

٤- يعزز دستور الولايات المتحدة استقلالية القضاء بطرقين رئيسين:

(أ) يُعين القضاة الفيدراليين لمدى الحياة « ما داموا حسني السلوك »، وهذا يعني أن القاضي يظل في منصبه إلى أن يستقيل، أو يتقاعد، أو يموت، أو يُعزل من خلال إجراء المحاكمة البرلمانية.

(ب) ينص الدستور على أن تعويضات القضاة الفيدراليين لا يجوز خفضها طالما هم في مناصبهم، ما يعني أن لا الرئيس ولا الكونغرس يامكانهم خفض رواتب القضاة الفيدراليين.

٥- إذا كان مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل يعد من أهم ضمانات القضاة التي تشير إلى استقلالهم، فإنه يعد كذلك من النتائج الجوهرية لمبدأ الفصل بين السلطات، والدليل العملى والظاهر لوجود سلطة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية. وهذا المبدأ لا يعنيبقاء القاضي في منصبه طوال سبعين حياته، وفي الوقت نفسه لا يعني أنه أصبح مالكاً لهذا المنصب، وأنه مهما أخطأ أو أساء سيفقى مستمراً فيه. ولهذا تقرر أن القاضى الفيدرالى يظل فى منصبه إلى أن يستقيل، أو يتتقاعد، أو يموت، أو يُعزل من منصبه من خلال إجراءات المحاكمة البرلمانية .

٦- تناول دستور الولايات المتحدة بالنص الصريح ما يتضاهه القضاة الفيدراليون، فقد ورد فيه أن هؤلاء القضاة يستلمون لقاء خدماتهم مكافآت (رواتب) لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تقصى خلال بقائهم فى مناصبهم، مع جواز الزيادة بطبيعة الحال، بل المعتمد أن تزداد هذه الرواتب سنوياً أو كل ستين مرة واحدة.



## الهوامش

(١) انظر: Glannon, Joseph W. & Perlman, Andrew M. & Raven-Hansen, Peter; Civil Procedure: a coursebook (New York: Wolters Kluwer, Third editin 2017), p.5.

(٢) انظر: روبرت أ. كارب ورونالد سيدهام، الإجراءات القضائية في أمريكا، ترجمة د. علاء أبو زيد (القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٧)، ص ٣٥.

(٣) تجدر الإشارة هنا إلى أن محاكم الولايات تعامل مع الغالية العظمى من القضايا في البلاد، بما في ذلك الطلاق، والنزاعات المتعلقة بحصانة الصغار، والقضايا بين المواطنين، ومخالفات المرور . وتهتم المحاكم الفيدرالية فقط بالمخالفات المتعلقة بالقانون الفيدرالي أو الدستور. كما أنها تتناول أيضاً القضايا بين المواطنين من ولايات مختلفة .

انظر: لاري الولنيز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: د. جابر سعيد عوض، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية، سنة ١٩٩٦، ص ٢٢٠.

(٤) يقصد بمصطلح **Articles of Confederation** الدستور الأول للولايات المتحدة الذي كان سارى المفعول بين عامي ١٧٨١-١٧٨٩، والذي تم استبداله بالدستور الأمريكي الحالي (الفيدرالي) عام ١٧٨٩.

(٥) انظر: روبرت أ. كارب ورونالد سيدهام، الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع ، ص ٣٦، ٣٧.

(٦) يذكر هامتون - وهو أحد الآباء المؤسسين للدستور الأمريكي - في الورقة الفيدرالية رقم ٧٨/٧٨ بخصوص الحاجة إلى سلطة قضائية ما يأتي: «.. في أثناء كشفنا مساوى الكونفدرالية الحالية، تمت الإشارة بوضوح إلى فائد وجود قضاء فدرالي وضرورته. ولا حاجة كبيرة هنا إلى إجمال الاعتبارات التي أثيرت آنذاك، لأن وجود المؤسسة بالمعنى التدريجي أمر لا نزع حوله؛ أما السؤال الوحديد الذي أثير بخصوصها فكان حول طريقة تشكيلها والمدى المحدد لها. وفي هذه النقاط إذن سوف نحصر ملاحظاتنا. يبدو أن بحث طريقة تشكيل الدائرة القضائية (السلطة القضائية) يشتمل الأهداف الكثيرة التالية: ١) طريقة تعيين القضاة. ٢) فترة بقائهم في مناصبهم. ٣) تقسيم السلطة القضائية بين المحاكم المختلفة والعلاقات فيما بينها.

لمزيد من التفاصيل، راجع: الكسندر هامتون، جميس ماديسون، وجون جاي؛ الأوراق الفيدرالية، ترجمة عمران أبو حجلة، مراجعة أحمد ظاهر (الأردن، عمان: دار الفارس، طبعة ١٩٩٦)، ص ٥٥٠-٥٥٨.

(٧) انظر: موسوعة ويكيبيديا المجانية، خطة فرجينا على الرابط الآتي:

[https://en.wikipedia.org/wiki/Virginia\\_Plan](https://en.wikipedia.org/wiki/Virginia_Plan)

(٨) انظر في ذلك:

Greenhouse, Linda; The U.S. Supreme Court: A Very Short Introduction (Oxford - New York: Oxford University Press, 2012), p.2.

Ragsdale, Bruce A.; Debates on the Federal Judiciary: A Documentary History Vol. I: 1787–1875 (US.Federal Judicial Center, 2013), p.8.



(٢) انظر: موسوعة ويكيبيديا المجانية، خطة نيو جيرسي، على الرابط الآتي:

[https://en.wikipedia.org/wiki/New\\_Jersey\\_Plan](https://en.wikipedia.org/wiki/New_Jersey_Plan)

(٣) انظر: روبرت أ. كارب ورونالد ستيدهام، الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٤) فيما يأتي نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من الدستور الأمريكي باللغة الإنكليزية:

U.S. Constitution, Article 3, Section 1: «The judicial Power of the United States, shall be vested in one supreme Court, and in such inferior Courts as the Congress may from time to time ordain and establish ....».

(٥) يلاحظ من نص المادة الثالثة من الدستور الأمريكي أن "المحكمة العليا للولايات المتحدة" هي المحكمة الوحيدة التي نص الدستور ذاته على إنشائها، أما القرار المتعلق بإنشاء المحاكم الفيدرالية الأدنى درجة من المحكمة العليا **inferior to the Supreme Court** (أي المحاكم الابتدائية الفيدرالية **Federal Appellate Courts** ومحاكم الاستئناف الفيدرالية **Federal trial Courts**) فهو أمر يملک تقريره - بموجب الفقرة الأولى من المادة الثالثة - الكونغرس وحده؛ فقد يقرر الكونغرس أن لا ينشئ أية محاكم فيدرالية أدنى درجة من المحكمة العليا. وإذا فعل ذلك، فإن جميع الدعاوى سيتم رفعها للبت فيها عبر محاكم الولاية .

انظر: Glannon, Joseph W. & Perlman, Andrew M. & Raven-Hansen, Peter; Civil Procedure: a coursebook, op.cit., p.8.

(٦) فيما يأتي نص البند الثامن الفقرة الثامنة من المادة الأولى من الدستور الأمريكي باللغة الإنكليزية:

U.S. Constitution, Article 1, Section 8, Clause 8: « The Congress shall have Power ... To constitute Tribunals inferior to the Supreme Court ».

(٧) انظر: Ragsdale, Bruce A.; Debates on the Federal Judiciary: A Documentary History Vol. I: 1787–1875, op.cit., p.53.

(٨) انظر: روبرت أ. كارب ورونالد ستيدهام، الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٣٧.

Ragsdale, Bruce A.; Debates on the Federal Judiciary: A Documentary History Vol. I: 1787–1875, op.cit., p.22 et seq.

(٩) «The debates over ratification of the Constitution revealed that many citizens feared that an independent federal judiciary might threaten the survival of state courts, and thereby limit access to justice and curtail civil liberties ».

انظر: Ragsdale, Bruce A.; Debates on the Federal Judiciary: A Documentary History Vol. I: 1787–1875, op.cit., p.53.

(١٠) انظر: Ragsdale, Bruce A.; Debates on the Federal Judiciary: A Documentary History Vol. I: 1787–1875, op.cit., p.53.

(١١) **وثيقة الحقوق Bill of Rights**: مصطلح يُقصد به التعديلات العشرة الأولى لدستور الولايات المتحدة. قدمت لتهيئة مخاوف خصوم الفيدرالية **Anti-Federalists** الذين عارضوا المصادرات الدستورية، هذه التعديلات تتضمن عدداً من الحقوق الأساسية والحقوق المدنية (الحق في حرية التعبير والحق في محاكمة عادلة...)، وقيوداً واضحة على سلطة الحكومة في الإجراءات القضائية وغيرها، وتبقى على



بعض الحقوق للولايات وللشعب. وتستند المفاهيم المقتنة في هذه التعديلات إلى تلك الموجودة في الوثائق السابقة، وخاصة إعلان الحقوق في فرجينيا **Virginia Declaration of Rights** (١٧٧٦)، وكذلك وثيقة الحقوق الإنجليزية "الماغنا كارتا" **Magna Carta** (١٢٥٩). وبسبب الجهود التي بذلها النائب جيمس ماديسون **James Madison** ، الذي درس أوجه القصور في الدستور والتي أشار إليها خصوم الفيدرالية، قدم ماديسون لكونغرس الولايات المتحدة الأول سلسلة من المقترنات التصحيحية، وافق الكونغرس على اثنى عشرة مادة تعديل في ٢٥ سبتمبر/أيلول سنة ١٧٨٩، وقدمها إلى الولايات للتصديق. وخلافاً لاقتراح ماديسون بإدراج التعديلات المقترنحة في الجزء الرئيسي من الدستور (في المواد والأقسام ذات الصلة من الوثيقة)، فقد تم اقتراحها كإضافات تكميلية (ملحق **Codicils**) لها. وقد تم التصديق على المواد من ثلاثة إلى اثنى عشر إضافة إلى الدستور، وأصبحت تعديلات من ١ إلى ١٠ من الدستور. ودخلت حيز النفاذ في ١٥ ديسمبر/كانون الأول سنة ١٧٩١، عندما صدقت عليها ثلاثة أربع الولايات. لمزيد من التفاصيل، انظر:

- Berkin, Carol; *The Bill of Rights: The Fight to Secure America's Liberties* (New York, Simon & Schuster, 2015).

- Labunski, Richard E.; *James Madison and the struggle for the Bill of Rights* (Oxford University Press, Year: 2006).

(١) «The debate over the Judiciary Act coincided with Congress's consideration of the Bill of Rights, which offered further assurances that the federal courts would respect traditional civil liberties ».

انظر: Ragsdale, Bruce A.; *Debates on the Federal Judiciary: A Documentary History* Vol. I: 1787–1875, op.cit., p.53.

(٢) استناداً للفقرة الأولى من قانون السلطة القضائية الصادر في ٢٤ أيلول سنة ١٧٨٩ تألفت أول محكمة عليا

من رئيس القضاة **Chief Justice** وخمسة قضاة مشاركين **five associate justices** ،

وكان الرئيس الأول للمحكمة يدعى "جون جاي" **John Jay** وهو محامي يارز ينحدر من مدينة نيويورك من عائلة مميزة، وكان من الذين ساهموا بكتابه ونشر "الأوراق الفيدرالية" **Federalist Papers** التي

استهدفت شرح دستور الولايات المتحدة الأمريكية وتوضيح مزاياه إبان فترة إقراره والتصديق عليه. وثلاثة من القضاة المشاركون (جون روتليج) **John Rutledge** من كارولينا الجنوبية، وجيمس ولسون **James Wilson** من بنسلفانيا، وجون بلير الابن **John Blair Jr** من فرجينيا، كانوا مندوبين إلى المؤتمر

الدستوري الذي انعقد في مدينة فيلادلفيا. وقد عين الرئيس "جورج واشنطن" فيما بعد عضوين آخرين - يدعان **William Paterson** من نيو جيرسي، وأوليفر إلسورث **Oliver Ellsworth** من كونيكتيك.

انظر في ذلك: Greenhouse, Linda.; *The U.S. Supreme Court: A Very Short Introduction*, op.cit., p.4.

(٣) انظر: *The Judiciary Act of 1789* (ch. 20, 1 Stat. 73), Section 1.



<sup>(٦)</sup> انظر في ذلك: Arthur T. von Mehren and Peter L. Murray; Law in the United States (New York: Cambridge University Press, Second Edition 2007), p.118.

- Segal Jeffrey A., Spaeth Harold J., Benesh Sara C.; The Supreme Court in the American Legal System (New York: Cambridge University Press, First Edition 2005), pp.43, 44.

- Posner, Richard A.; The Federal courts: challenge and reform (Harvard University Press: Second printing, 1999), pp.4, 5.

<sup>(٧)</sup> يتالف الهرم القضائي الفيدرالي من ثلاثة مستويات هي الآتية: ١- المحاكم الابتدائية أو محاكم الدرجة الأولى **courts of first instance** ، وتمثل قاعدة الهرم، ولها اختصاص قضائي عام . ٢- محاكم الاستئناف، وتمثل المستوى المتوسط **The intermediate courts** . ٣- المحكمة العليا، وتربع على قمة التدرج الهرمي للمحاكم الفيدرالية. وهذه هي المحاكم الدستورية التي أنشئت بواسطة المادة الثالثة من الدستور، والتي تنص على أن «تُناط السلطة القضائية في الولايات المتحدة بمحكمة عليا واحدة، وبمحاكم أدنى درجة كما يرتأى الكونغرس وينشئه من حين آخر». إذن، المحاكم الدستورية (أو محكمة المادة الثالثة) تمثل في: المحكمة العليا (أنشأها الدستور ذاته) والمحاكم الفيدرالية الأدنى، أي المحاكم الاستئنافية ومحاكم المناطق الابتدائية (أنشأها الكونغرس). وهذه المحاكم لا يُعین قضاها لفترة محددة من الأعوام، وإنما يظلّون في مناصبهم طالما التزموا «حسن السيرة»، ولا تخضع المكافآت التي يحصل عليها هؤلاء القضاة إلى أيّة تخفيضات أو خصومات. وفي النموذج الحالي لنظام المحاكم الفيدرالية، يوجد ٩٤ محكمة ابتدائية على مستوى المقاطعات **district-level trial courts** و ١٣ محكمة استئناف، تقع تحت المحكمة العليا التي تستقر على ذروة هذا الهرم القضائي. أما المحاكم التشريعية، فهي المحاكم التي يشكّلها الكونغرس بموجب صلاحياته التشريعية التي نص عليها البند ٨/٨ من الفقرة ٨/٨ من المادة الأولى من الدستور الاتحادي بأن: «للكونغرس سلطة إنشاء محاكم أدنى درجة من المحكمة العليا»، حيث يستمر قضاة هذه المحاكم في مناصبهم لعدة سنوات. ويشار إلى هذه المحاكم بـ **Courts of First Article**.

انظر في ذلك: روبرت أ. كارب ورونالد ستيدهام، الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٣٨؛ دايل جون ميدور، المحاكم الأمريكية، ترجمة الدكتور مصطفى رياض (القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة العربية الأولى، سنة ١٩٩٩)، ص ٣٥.

<sup>(٨)</sup> وهذا ما عبر عنه هاملتون في الورقة الفيدرالية رقم ٧٨/٧٨ عندما قال: «إن استقلال المحاكم استقلالاً تاماً ضروري في دستور محدود، وأعني بدستور محدود، دستوراً ينص على استثناءات معينة للسلطة التشريعية. وعلى سبيل المثال: إن السلطة التشريعية لا يجوز لها أن تصدر قوانين بإسقاط الحقوق المدنية دون محاكمة أو أن تصدر قوانين بأثر رجعي، ومثل هذه التحديات لا يمكن الحفاظ عليها في الممارسة العملية إلا من خلال المحاكم التي عليها أن تعلن أن جميع القوانين واللوائح المخالفة لفحوى الدستور هي قوانين لاغية، ومن دون ذلك، فإن كل أشكال الاحتفاظ بحقوق أو امتيازات محددة لن تعنى شيئاً».



انظر: الكسندر هاملتون، جيمس ماديسون، وجون جاي؛ **الأوراق الفيدالية**، مرجع سابق، الورقة رقم (٧٨) "هاملتون"، ص ٥٤٥.

(١٠) انظر: The Federal Court System in The United States: An Introduction For Judges and Judicial Administrator in Others Countries (Washington D.C., Administrative Office of The U.S. Courts, 4th Edition 2016), pp.8-9.

وهذا ما عَبَرَ عنه هاملتون في الورقة الفيدالية رقم ٧٨ حيث يقول بأن: « تفسير القوانين هو المضمار المناسب والمحدد لعمل المحاكم القضائية، والدستور في حقيقته هو قانون أساسى، ولا بد أن يعتبره القضاة قانوناً أساسياً، لذا تنهض المحاكم بتأكيد معناه فضلاً عن معنى تشريعات محددة، وإذا نشأ تعارض لا يمكن التوفيق فيه بين الاثنين، ينبغي بطبيعة الحال أن يُفضل الذى يتتفق بقوه إزامه وشرعنته، وبكلمات أخرى ينبغي تفضيل الدستور على القانون الخاص ونية الشعب على نية ممثليه ».

انظر: الكسندر هاملتون، جيمس ماديسون، وجون جاي؛ **الأوراق الفيدالية**، مرجع سابق، الورقة رقم (٧٨) "هاملتون"، ص ٥٤٨.

(١١) فيما يأتي نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من الدستور الأمريكي باللغة الإنجليزية:

U.S. Constitution, Article 3, Section 1: « ... The Judges, both of the supreme and inferior Courts, shall hold their Offices during good Behaviour, and shall, at stated Times, receive for their Services, a Compensation, which shall not be diminished during their Continuance in Office.».

(١٢) تجدر الإشارة هنا إلى أن الضمانتين اللتين ذكرتهما الفقرة الأولى من المادة الثالثة من دستور الولايات المتحدة الأمريكية لا يتمتع بهما سوى قضاة « المحاكم الدستورية »، وهي المحاكم الفيدالية التي أنشئت بواسطة المادة الثالثة من الدستور الاتحادي (الذى يطلق عليها اسم محاكم المادة الثالثة)، إذ يتمتع القضاة فيها (ويطلق عليهم اسم قضاة المادة الثالثة) بضمانتين دستوريتين: الأولى عدم قابلتهم للعزل من مناصبهم ما داموا حسني السلوك، والثانية عدم جواز تخفيض رواتبهم. وهذه المحاكم هي: المحكمة العليا (أنشأها الدستور ذاته) والمحاكم الفيدرالية الأدنى، أي المحاكم الاستئنافية ومحاكم المناطق الابتدائية (أنشأها الكونغرس).

أما « المحاكم التشريعية »، وهي المحاكم التي أنشئت من قبل الكونغرس بموجب المادة الأولى من الدستور الاتحادي لغرض مخصوص (الذى يطلق عليها اسم محاكِم المادة الأولى)، فلا يتمتع القضاة فيها بضمانتين كتلك التي يتمتع بها قضاة المادة الثالثة من الدستور (قضاة المحاكم الدستورية)، فقضاتها (ويطلق عليهم اسم قضاة المادة الأولى) يعينون لمدة محددة، ويمكن عزلهم، كما يمكن تخفيض مرتباتهم. ومن الأمثلة عليها: محكمة الاستئناف العسكرية، ومحكمة الضرائب، ومحكمة قدماء المحاربين، ومحاكم الإفلاس.



انظر: James Q. Wilson, John J. DiJulio, Jr., Meena Bose, Matthew Levendusky; American Government: Institutions and Policies, Brief Version (USA: Stamford, CT, Cengage Learning, 13th Edition, 2018), Pp.248, 249.

(١) نشرت هذه المبادئ على الملا بمحظ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٢/٤٠) المؤرخ في ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٥ ورقم (١٤٦/٤٠) المؤرخ في ١٣ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٥.

(٢) ورد في المبادئ الأساسية المتعلقة باستقلال السلطة القضائية ( خاصة المبادئ ذات الأرقام ١١ و ١٢ التي المعروفة بـ "شروط الخدمة ومدتها" ، والأرقام ١٧ - ٢٠ المعروفة بـ "التأديب والإيقاف والعزل" ) الآتي:

١١- يضمن القانون للقضاء بشكل مناسب تمضية المدة المقررة لتوليهم وظائفهم واستقلالهم، وأمنهم، وحصولهم على أجر ملائم، وشروط خدمتهم ومعاشرهم التقاعدي وسن تقاعدهم.

١٢- يتمتع القضاة، سواء أكانتوا معينين أو مرتاحيين، بضمانت بقائهم في منصبهم إلى حين بلوغهم سن التقاعد الإلزامية أو انتهاء الفترة المقررة لتوليهم المنصب، حيثما يكون معمولاً بذلك.

١٧- ينظر في التهمة الموجهة أو الشكوى المرفوعة ضد قاض بصفته القضائية والمهنية وذلك على نحو مستعجل وعادل بمحظ إجراءات ملائمة. وللقاضي الحق في الحصول على محاكمة عادلة. ويكون فحص الموضوع في مرحلته الأولى سرياً، ما لم يطلب القاضي خلاف ذلك.

١٨- لا يكون القضاة عرضة للإيقاف أو للعزل إلا لدواعي عدم القدرة أو دواعي السلوك التي يجعلهم غير لائقين لأداء مهامهم.

١٩- تحدد جميع الإجراءات التأدية وإجراءات الإيقاف أو العزل وفقاً للمعايير المعتمدة بها للسلوك القضائي.

٢٠- ينبغي أن تكون القرارات الصادرة بشأن الإجراءات التأدية أو إجراءات الإيقاف أو العزل قابلة لإعادة النظر من جانب جهة مستقلة. ولا ينطبق ذلك على القرارات التي تصدرها المحكمة العليا أو السلطة التشريعية بشأن قضايا الاتهام الجنائي وما يماثلها.

انظر في التفاصيل: مبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية UN Basic Principles on the Independence of the Judiciary (1985) اعتمدتها مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقوف في ميلاتو من ٢٦ آب إلى ٦ أيلول ١٩٨٥. منشورة على صفحة المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على الرابط الآتي:

<https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/IndependenceJudiciary.aspx>

(١) تعد المحاكمة البرلمانية (الاتهام الجنائي) **Impeachment** واحدة من بين العديد من الضوابط والتوازنات التي أنشأها دستور الولايات المتحدة الأمريكية، فهي أداة فعالة وحاصلة لجعل موظفي الحكومة الفيدرالية مسؤولين عن انتهاكات القانون، وحالات الفساد **Corruption** ، وإساءة استعمال السلطة **Abuse of Power**. وبمحظ هذه الوسيلة، يملك الكونجرس الأمريكي سلطة عزل القضاة الفيدراليين من مناصبهم إذا وجه لهم مجلس النواب اتهاماً صريحاً بارتكاب جريمة الخيانة أو الرشوة أو غيرهما من



الجنيات والجنج الكبرى، وأدينوا فعلاً بارتكاب هذه الأفعال من خلال محاكمة علنية تجرى بواسطة مجلس الشيوخ.

وخلال تاريخ السلطة القضائية الفيدرالية للأمة الأمريكية، فإن عدداً قليلاً من القضاة الفيدراليين الذين تم تحريك المحاكمة البرلمانية ضدهم. وباستعراض التاريخ الدستورى الأمريكى يلاحظ أن مجلس التواب صدق بشكل نهائى على مواد اتهام ضد ١٥/ قضياً فيدرالياً، ثم أحال الأمر بعد ذلك إلى مجلس الشيوخ بهدف إجراء المحاكمة، وكانت النتيجة بأن ثلاثة من هؤلاء القضاة المتهمين (مارك دبليو ديلاي)، جورج دبليو إنجلش، وصمويل ب. كينت) فضلوا تقديم استقالتهم بدلاً من الخضوع لعملية الإقالة. وثمانية قضاة آخرين تمت إدانتهم بأغلبية ثالثى أعضاء مجلس الشوخ الحاضرين، وعزلوا من مناصبهم من قبل الكونغرس الأمريكى (مع العلم أن ثلاثة من بين هؤلاء القضاة الثمانية الذين تمت إدانتهم شملت عقوبتهما فضلاً عن العزل من المنصب عدم الصلاحية لتولى أي منصب يقتضى ثقة أو يدرُّ ربحاً في الولايات المتحدة مستقبلاً). أما القضاة الأربع المتبقين فقد برأهم مجلس الشيوخ بسبب عدم تحققأغلبية الثالثين المنصوص عليها لصدور قرار الإدانة.

انظر فى ذلك:

- Cass R. Sunstein; Impeachment "A Citizen's Guide" (Harvard University Press, 2019), pp.107-113.

- Complete List of US. Senate Impeachment Trials (1789-2021). Available at:

<https://www.senate.gov/about/powers-procedures/impeachment/impeachment-list.htm>

- Impeachments in The United States; U.S. Senate and U.S. House of Representatives (1789-2021). Available at:

[https://en.wikipedia.org/wiki/Impeachment\\_in\\_the\\_United\\_States](https://en.wikipedia.org/wiki/Impeachment_in_the_United_States)

(٤) انظر: د. محمد عصفور، استقلال السلطة القضائية (القاهرة، طبعة سنة ١٩٦٩)، ص ١٦١.

ولعل من المفيد هنا الإشارة إلى ما ذكره الكسندر هاملتون - أحد الآباء المؤسسين للدستور الأمريكى -

عن علاقة حماية رواتب القضاة بضمان استقلالهم، إذ يقول في الورقة الفيدرالية رقم ٧٩ / الآتي: « ... إلى جانب استمرار شغل المنصب، ليس هناك ما يسمى في استقلالية القضاة أكثر من توفير معاشهم ... الخ ». انظر: الكسندر هاملتون، جيمس ماديسون، وجون جاي؛ الأوراق الفيدرالية، مرجع سابق، الورقة رقم (٧٩)

"هاملتون"، ص ٥٥٩ - ٥٦١.

(٥) (المبدأ ١١ و ١٢) من المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية (سبق ذكرهما في هامش ص ١٥).

(٦) The Federal Judicial Center: Judicial Salaries, Supreme Court Justices. Available at: <https://www.fjc.gov/history/judges/judicial-salaries-supreme-court-justices>

(٧) المصدر: الموقع الرسمي للمحاكم القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية، التعويضات القضائية: United States Courts Website: Judicial Compensation, Available at:

السلطة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية  
"نشأتها وخصائص استقلالها"



<https://www.uscourts.gov/judges-judgeships/judicial-compensation>



قائمة المراجع

أولاً - باللغة العربية:

- الكسندر هاملتون، جيمس ماديسون، وجون جاي؛ الأوراق الفيدالية، ترجمة عمران أبو حجلة، مراجعة أحمد ظاهر (الأردن، عمان: دار الفارس، طبعة ١٩٩٦).
- دانيال جون ميدور، المحاكم الأمريكية، ترجمة الدكتور مصطفى رياض (القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٩).
- روبرت أ. كارب ورونالد سيدهام، الإجراءات القضائية في أمريكا، ترجمة د. علاء أبو زيد (القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة العربية الأولى سنة ١٩٩٧).
- لاري الولتizer، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة د. جابر سعيد عوض، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية، سنة ١٩٩٦.
- د. محمد عصفور، استقلال السلطة القضائية (القاهرة، بلا دار نشر، طبعة ١٩٦٩).

- مبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية **UN Basic Principles on the Independence of the Judiciary (1985)** اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في ميلانو من ٢٦ آب إلى ٦ أيلول ١٩٨٥. منشورة على صفحة المفهوم السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على الرابط الآتي:

<https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/IndependenceJudiciary.aspx>

- موسوعة ويكيبيديا المجانية، خطة فرجينيا، متاح على الرابط الآتي:

[https://en.wikipedia.org/wiki/Virginia\\_Plan](https://en.wikipedia.org/wiki/Virginia_Plan)

- موسوعة ويكيبيديا المجانية، خطة نيوجيرسي، متاح على الرابط الآتي:

[https://en.wikipedia.org/wiki/New\\_Jersey\\_Plan](https://en.wikipedia.org/wiki/New_Jersey_Plan)

ثانياً - باللغة الإنجليزية:

- 1- Arthur T. von Mehren and Peter L. Murray; Law in the United States (New York: Cambridge University Press, Second Edition 2007).
- 2- Berkin, Carol; The Bill of Rights: The Fight to Secure America's Liberties (New York, Simon & Schuster, 2015).
- 3- Cass R. Sunstein; Impeachment "A Citizen's Guide" (Harvard University Press, 2019).
- 4- Glannon, Joseph W. & Perlman, Andrew M. & Raven-Hansen, Peter; Civil Procedure: a coursebook (New York: Wolters Kluwer, Third edition 2017).
- 5- Greenhouse, Linda.; The U.S. Supreme Court: A Very Short Introduction (Oxford - New York: Oxford University Press, 2012).



- 6- James Q. Wilson, John J. DiJulio, Jr., Meena Bose, Matthew Levendusky; American Government: Institutions and Policies, Brief Version (USA: Stamford, CT, Cengage Learning, 13th Edition, 2018).
- 7- Labunski, Richard E.; James Madison and the struggle for the Bill of Rights (Oxford University Press, Year: 2006).
- 8- Posner, Richard A.; The Federal courts: challenge and reform (Harvard University Press: Second printing, 1999).
- 9- Ragsdale, Bruce A.; Debates on the Federal Judiciary: A Documentary History Vol. I: 1787–1875 (US.Federal Judicial Center, 2013).
- 10- Segal Jeffrey A., Spaeth Harold J., Benesh Sara C.; The Supreme Court in the American Legal System (New York: Cambridge University Press, First Edition 2005).
- 11- The Federal Court System in The United States: An Introduction For Judges and Judicial Administrator in Others Countries (Washington D.C., Administrative Office of The U.S. Courts, 4th Edition 2016).
- 12- Complete List of US. Senate Impeachment Trials (1789-2021). Available at:  
<https://www.senate.gov/about/powers-procedures/impeachment/impeachment-list.htm>
- 13- Impeachments in The United States; U.S. Senate and U.S. House of Representatives (1789-2021). Available at:  
[https://en.wikipedia.org/wiki/Impeachment\\_in\\_the\\_United\\_States](https://en.wikipedia.org/wiki/Impeachment_in_the_United_States)
- 14- The Federal Judicial Center: Judicial Salaries, Supreme Court Justices. Available at:  
<https://www.fjc.gov/history/judges/judicial-salaries-supreme-court-justices>
- 15- United States Courts Website: Judicial Compensation, Available at:  
<https://www.uscourts.gov/judges-judgeships/judicial-compensation>